مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٧٩**

الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد تفروف .... (بلغاريا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
إسبانيا	السيد أرياس
ألمانيا	السيد تروتفاين
أنغولا	السيد لوكاس
باكستان	السيد أكرم
الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
شيلي	السيد مونيوز
الصين	السيد وانغ غوانغيا
غينيا	السيد صو
فرنسا	السيد دلا سابليير
الكاميرون	السيد تيجاني
المكسيك	السيد بوخاليتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-65051 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيرجي رود - لارسن، المنسق الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ترجي رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): في الإحاطتين الإعلاميتين الأخيرتين من الأمانة العامة إلى مجلس الأمن، رسمنا صورة قاتمة للحالة في الشرق الأوسط. فقد أدت موجة العنف التي اندلعت في الصيف وأوائل الخريف إلى الجمود في عملية السلام. ورغم عدم إحراز تقدم على الصعيد الدبلوماسي، فقد اتسمت الأشهر الأخيرة بهدوء نسبي في الميدان - بدون هجمات إرهابية كبيرة من جانب الفلسطينيين وانخفاض ملحوظ في العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ومرة أخرى، لاحت لنا نافذة فرصة ضيقة، وهي تقتضي من الأطراف اتخاذ خطوات إيجابية لإعادة عملية السلام إلى مسارها. وقد أكد كل جانب التزامه بخارطة الطريق التي أعدها المجموعة الرباعية، وحان الوقت الآن للوفاء بالالتزامات بموجب تلك الخارطة والسعي، حسب الاقتضاء، إلى اتخاذ تدابير جريئة لبناء الثقة بغية استعادة الأمل.

وهناك عدد من العناصر وراء فتح تلك النافذة. فقد نُصِّبت حكومة فلسطينية جديدة يقودها رئيس الوزراء أحمد قريع الذي لديه تاريخ طويل من التفاوض مع إسرائيل. ومنذ توليه مهام منصبه في الشهر الماضي، أكد من جديد على الالتزام الكامل للسلطة الفلسطينية بخارطة الطريق، معرباً عن استعداد قوي لاستئناف المحادثات مع السلطات الإسرائيلية. وإننا سنؤيد جهوده لتنفيذ خارطة الطريق تأييدا تاما. وننتظر منه أيضاً أن يتخذ خطوات للتعامل مع المجموعات العنيفة. وتجدر الإشارة إلى أن السيد قريع قد دأب على انتقاد الهجمات الإرهابية الفلسطينية بشدة.

كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أبدي رغبته في الاجتماع مع نظيره الفلسطيني واستئناف عملية السلام، استناداً إلى خارطة الطريق، التي التزم بها في مناسبات عديدة. وبالنسبة لقضايا مثل الجدار، والتوسع في المستوطنات، والإجراءات العسكرية التي تؤثر على المدنيين الفلسطينيين، نتوقع أن تعمل حكومة رئيس الوزراء شارون بصورة تدعم عملية السلام. وما زلنا على استعداد لتقديم العون الذي قد تحتاجه إسرائيل للوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

إننا نحيي حكومة مصر على جهودها الحثيثة لتأمين وقف إطلاق النار بالعمل مع السلطة الفلسطينية والعديد من المجموعات الفلسطينية. ورغم أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد، فلا تزال الجهود مستمرة ونأمل أن تفضي قريباً إلى وقف إطلاق النار الكامل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وهناك الآن مبادرتان جديرتان بالثناء من مبادرات المجتمع المدني، وهما تعكسان رغبة قوية من جانب الشعبين في الوصول إلى نهاية عادلة ودائمة وآمنة لهذا الصراع. فقد حظي اتفاق جنيف ومبادرة صوت الشعوب بثناء واسع النطاق. ويشير استطلاع رأي إسرائيلي أجري مؤخراً إلى أن ٧٥ في المائة من السكان اليهود الإسرائيليين في إسرائيل يؤيدون إجراء مفاوضات من أجل السلام مع الفلسطينيين؛ وأن ٦٥ في المائة يؤيدون إقامة دولة فلسطينية في سياق مفاوضات متقدمة؛ وحوالي ٦٠ في المائة يوافقون على إخلاء غزة والمستوطنات النائية والمنعزلة في الضفة الغربية.

ومع أن المبادرات المدنية لا يمكن أن تكون عوضاً عن المفاوضات بين مسؤولي الطرفين، فإنها تمثل إشارات هامة إلى أن الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن يعملوا معاً لتضييق شقة الخلافات بينهم على نحو بناء. وهذه المبادرات ونتائج استطلاع الرأي تشير كذلك إلى ما يمكن أن نستشعره جميعاً على أرض الواقع - إرهاق شديد من جراء الحالة المأساوية التي وصلت إليها الأمور ورغبة في إحداث تغيير حقيقي.

أخيراً، فإن إقرار مجلس الأمن لخارطة الطريق في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) هو خطوة إيجابية للغاية تعمق دعم المجتمع الدولي لعملية السلام.

ولئن كانت الحالة الراهنة تدعو إلى التفاؤل نظراً للعوامل التي أوجزتها، إلا أنها لا تزال هشة جداً. إذاً، إلى أين ستفضي بنا هذه الحالة؟

هناك أربعة احتمالات رئيسية، فيما يبدو.

أولاً، إذا استؤنفت المفاوضات الفعلية ولكن فشلت في إحياء عملية السلام، فإن المخاطر ستكون جمة. فسوف تتبدد الآمال، وسيجد الزعماء من الجانبين من الصعوبة بمكان العودة إلى المفاوضات، ويمكن أن نرتد أكثر فأكثر إلى هوة الظلام. ومن شأن عدم إحراز تقدم أن يقوي أعداء السلام فحسب.

ثانياً، اقترح بعض الإسرائيليين مؤخراً انسحاباً من جانب واحد من أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. واعتبر البعض الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني سابقة للإجراءات الأحادية. وأعتقد أن الوقت مناسب لنذكر أن ذلك الانسحاب لم يكن أحادياً: لقد تم تنفيذه تحت إشراف مجلس الأمن وبدعم قوي من الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تفاوضت مع كلا الجانبين على مدار عدة أشهر لتحديد ما يعرف بالخط الأزرق. وفي تلك العملية، امتثلت إسرائيل تماماً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويكمن الدرس المستفاد من الانسحاب من لبنان في أن الدعم الدولي يمكن أن ييسر جهود السلام في الشرق الأوسط بصورة فعالة. وأي انسحاب من أرض محتلة أمر يستحق الثناء، ولكن الانسحاب الأحادي قد ينطوي على عناصر خلافية. فقد يرى البعض أن طريق القوة والعنف والإرهاب هو وحده الكفيل بإحداث تغيير وأنه ليس من الضروري التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات التي تؤكد عليها الشرعية الدولية. وقد يرى آخرون أن الانسحاب الأحادي الجزئي، من بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، قد يكون كافياً لتسوية المسألة نهائياً. ولكن

السلام العادل والدائم يمكن تحقيقه بصورة أفضل من خلال توصل الجانبين إلى حل على طاولة المفاوضات بدعم ومشاركة فعالين من المجتمع الدولي.

ثالثاً، إن ''النهج المطلق'' الذي يستند إلى مبادرات المجتمع المدني المذكورة آنفاً يقتضي حسماً مباشراً وشاملاً للصراع. وفي حين أن هذه المبادرات تبين لنا أين يجب أن نذهب، فإنها لا تتعارض مع خارطة الطريق وتعطي أملاً ودعماً حيويين لجهود صنع السلام، وأعتقد أنه حتى رعاة هذه المبادرات يدركون أن التنفيذ السريع ليس ممكنا، بالنظر إلى المناخ السياسي الحالي. وإذ قلت ذلك، فإنني لا أرفض اتفاق جنيف أو مبادئ صوت الشعوب على الإطلاق. بل على النقيض، فإن هذا المسار الثاني من الأنشطة يعطي تأكيداً حيوياً بأنه يمكن أن يكون هناك شريك للسلام في الجانب الآخر في نهاية المطاف.

ولا يترك لنا ذلك غير المسار الوحيد الممكن – وهو نهج الخطوة خطوة تدعمه تدابير جريئة لبناء الثقة. وبعبارة أخرى، إجراء مفاوضات ثنائية تستند إلى خارطة الطريق وييسرها المجتمع الدولي. وبموجب هذا النهج، يحتاج الفلسطينيون والإسرائيليون إلى مجتمع دولي مصمم ومشارك، بقيادة اللجنة الرباعية، لمساعدتهم على العودة إلى طريق السلام، وأن يواصلوا السير عليه. ولتحقيق هذه الغاية، اجتمعت يوم الأربعاء في روما مع زملائي مبعوثي اللجنة الرباعية بعد اجتماع هام رفيع المستوى عقده المانحون. وستساعد اللجنة الرباعية الجهود الثنائية الناشئة الجاري بذلها حالياً التي يسترشد بها الطرفان في تنفيذ خارطة الطريق.

والمسألة المطروحة الآن هي كيف تُستهل العملية. لكي تنطلق العملية، يتعين على كل طرف من الطرفين أن يتصدى للشواغل الرئيسية للطرف الآخر، التي يمكن أن تعرف بصورة عامة على أنها الأراضي والإرهاب. فالإسرائيليون يريدون وقف الإرهاب، يؤدي إلى تحقيق أمن دائم وحقيقي في دولة تتمتع باعتراف كامل. والفلسطينيون يريدون في نهاية المطاف إنهاء الاحتلال وشعور بالثقة أنهم سيحصلون على دولة مستقلة وقادرة على الحياة فعلاً. ولكن، لكي يعود الطرفان إلى مسار السلام وتحقيق هاتين الرغبتين، يواجه الطرفان والمجتمع الدولي محنا أساسية يجب التغلب عليها.

فنظام إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي طُوّر للرد على الأعمال الإرهابية الدامية، يمثل بالنسبة للإسرائيليين ممارسة لا طائل من ورائها. فهم يشعرون أنهم إذا خففوا إجراءات الإغلاق، سيزداد احتمال وقوع أعمال إرهابية جديدة. ولكن، إذا استمر الإغلاق، فإن ظروف حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم ستزداد سوءا. والإسرائيليون بحاجة إلى أن يعرفوا أنهم إذا دخلوا في عملية فإنهم سيحصلون في النهاية على أمن واعتراف حقيقيين، وأنها لن تكون ببساطة استسلام لموجات أعمال العنف التي عانوا منها.

وبالنسبة للفلسطينيين، هذه الأزمة أكثر من مجرد المعاناة التي يعيشونها. ببساطة، مجرد تخفيف معاناتهم ليس كافيا. فهم يرون أن هذه الأزمة تنطوي على أمور أساسية أكبر: إنها كفاح من أجل هويتهم وتطلعاتهم الوطنية. إنهم بحاجة إلى أن يعرفوا أنهم إذا دخلوا في عملية فإنها ستحمل معها إنهاء الاحتلال وأن هدفها النهائي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء، وأنهم لا يستسلمون لتأثيرات التدابير الإسرائيلية الأمنية التي تلحق ضررا شديدا بحياتهم.

كما أن مجتمع المانحين يواجه أيضا وضعا غير مريح؛ فمما لا شك فيه أن مبلغ البليون دولار الذي يقدمونه سنويا يساعد على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. إلا أن البعض

يرى أن هذه الأموال تساعد على تمويل الاحتلال الإسرائيلي، مما يزيد معاناة الفلسطينيين العاديين. ويريد مجتمع المانحين أن يعرف أنه مع استمراره في تقديم هذا الدعم، سيدخل الطرفان في عملية سلام ستمهد الطريق لتحقيق سلام كامل وعادل ودائم.

ولا يمكننا أن نحرز أي تقدم إلا إذا سلّم الطرفان والمجتمع الدولي بهاتين المشكلتين الرئيسيتين وبهذه المحن، وقبلوها بوصفها حقيقة. ويجب أن تعالج هذه المسائل كلها بالتوازي، لا بالتتابع أو بفرض شروط مسبقة.

منذ آخر إحاطة لمجلس الأمن، أودى الصراع بحياة ٢٧ فردا – ٢٤ فلسطينياً وثلاثة إسرائيليين. هذه دلالة على مدى حدة العنف الذي استحوذ على الإسرائيليين والفلسطينيين، وقد حدث هذا العدد من الوفيات في فترة اتسمت بهدوء نسبي.

فعلى سبيل المثال، منذ ٤ تشرين الأول/أكتوبر، لم تحدث لحسن الحظ أية عملية انتحارية كاملة، ويعزى ذلك جزئيا إلى إحباط قوات الأمن الإسرائيلية محاولات القيام بهذه العمليات. ومع ذلك، مات ٢٤ فلسطينيا، بمن فيهم ستة أفراد قتلوا يوم أمس في رفح في قطاع غزة. وكما قلنا باستمرار في هذا المجلس، يجب ألا يتعارض حق إسرائيل المشروع في حماية مواطنيها مع واجبها كسلطة قائمة بالاحتلال في حماية أرواح الفلسطينيين المدنيين وضمان سلامتهم. فالعمليات العسكرية الإسرائيلية في المناطق الآهلة بالسكان كثيرا ما تسفر عن قتل وإصابة رجال ونساء وأطفال فلسطينيين غير مقاتلين. ويجب أن أُشدد على أنه يجب على كلا الطرفين القيام بكل ما هو ممكن لوقف هذا الإزهاق للأرواح، الذي لا معنى له.

البديل الدموي للسلام لن يكون سوى إضافات جديدة إلى عدد الوفيات الكلي الراهن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أي ٩٦٩ ٢ فلسطينيا و ٨٦٣ إسرائيليا. وآمل أن نتمكن في القريب العاجل من تقديم إحاطة لا نحتاج فيها إلى تحديث هذه الأعداد.

اجتمع هذا الأسبوع في روما المانحون الرئيسيون، الذين يقدمون الدعم للسلطة الفلسطينية، في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، لاستعراض المساعدة التي يقدمونها وتدارس الحالة الراهنة. وقد حضر هذا الاجتماع، الذي استضافته بسخاء حكومة إيطاليا وترأسته حكومة النرويج، وفد فلسطيني ووفد إسرائيلي رفيعا المستوى، من بينهم الوزراء الفلسطينيون شعث وفياض والمصري وقسيس، ووزير الخارجية الإسرائيلي شالوم. وكان حضورهم أقوى تعبير حتى الآن عن وجود رغبة متجددة لدى الطرفين في الدخول في حوار.

وقد ناقش المانحون في ذلك الاجتماع مدى الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي يستمرون في المساعدة على تخفيف وطأتها. وأود اطلاعكم على بعض المؤشرات الرئيسية التي استجدت. بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢، قُدّرت خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنحو ٥,٤ بلايين دولار أمريكي، أي ما يعادل مجموع دخل الاقتصاد الفلسطيني لمدة عام واحد. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٣٣ في المائة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٢. و في نفس الفترة، انخفض مجموع الاستثمارات من ١,٤٥ بليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار. ويعيش نحو مليونان ونصف المليون فلسطيني، أي نحو ٦٠ في المائة من مجموع عدد السكان، تحت خط الفقر. ويتلقى معظم الفلسطينيون نوعا ما من المساعدة، ولا يتوفر الأمن الغذائي لنحو ٤٠ في المائة من السكان. وتصل نسبة البطالة إلى نحو ٣٠ في المائة، ولا يستطيع نحو نصف السكان من الوصول إلى خدماتهم الصحية العادية.

وقد تمخض اجتماع المانحين عن مقترحات جديدة لمساعدة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ومن بين هذه الاقتراحات إمكانية إنشاء صندوق استئماني جديد يعمل على أساس الأداء للمساعدة على تخفيف العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية، الذي يقدر بنحو ٦٥٠ مليون دولار، واقتراح إطار ثلاثي جديد يعمل فيه المانحون والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية معا بروح تعاون حقيقي. وقد تأكدت خطط عقد اجتماع يوم الاثنين في سياق هذا الإطار الثلاثي الجديد. وأعرب المانحون مجددا عن التزامهم بمساعدة الشعب الفلسطيني، ولكنهم أعربوا أيضا عن شواغل جدية.

وقد أجبرت الأزمة الإنسانية المانحين على تحويل التمويل من التنمية إلى أعمال الغوث الطارئة. وهذه بدورها كثيراً ما أعاقتها الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، مما أدى إلى زيادة الشعور بالإحباط لدى العديد من المانحين ووكالات تقديم المساعدة. وسيطلب مانحون عديدون تجدد عملية السلام للإبقاء على مستوى دعمهم الحالي.

ويفاقم هذه الشواغل الإنسانية وغيرها من الشواغل المضي قُدما في تشييد الجدار العازل في الضفة الغربية. وقد قامت الأمانة العامة بانتظام بتقديم معلومات عن هذا الجدار لمجلس الأمن، مشيرة إلى أن بناءه على الأراضي الفلسطينية وخط سيره المخطط يجعلان إقامة دولة فلسطينية مجاورة وقادرة على البقاء وذات سيادة أكثر صعوبة، ويزيدان من معاناة الشعب الفلسطيني.

وقد قدم الأمين العام مؤخرا تقريرا إلى الجمعية العامة (A/ES-10/248) عن هذا الجدار، كانت الجمعية العامة قد طلبته في قرارها ES-10/13، المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد قال الأمين العام في ذلك التقرير:

”وفي خضم عملية خريطة الطريق، حيث ينبغي لكل طرف إبداء بوادر حسن النية المفضية إلى بناء الثقة، لا يُرى، في هذا الصدد، تشييد الحاجز بالضفة الغربية سوى أنه تصرف يفضي لحد بعيد إلى عكس النتيجة المرجوة“. (الفقرة ٢٩)

ونتيجة لمواصلة إسرائيل العمل على تشييد هذا الجدار، خلص الأمين العام إلى الاستنتاج بأن إسرائيل غير ممتثلة لمطالبة الجمعية العامة لها بأن تقوم بوقف وإلغاء تشييده.

إن الهدوء الحذر الذي ساد على الخط الأزرق منذ الإحاطة الإعلامية السابقة، تمزق في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية شخصين لبنانيين، كانا مسلحين ببنادق صيد، بعد أن دخلا الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق، كما أفادت التقارير الأولية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلى الرغم من هذا الحادث الحزين والمؤسف، ومع أن التوتر ما زال شديدا، تظهر التطورات على الأرض أن الجانبين يمارسان قدرا من ضبط النفس. وقد استمر التحليق الجوي للطائرات الإسرائيلية، لكن وتيرته انخفضت بدرجة كبيرة. ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة اخترقت الطائرات الإسرائيلية الخط الأزرق مرتين. ولم تصل تقارير عن إطلاق النار بواسطة دفاعات مضادة للطائرات من الجانب اللبناني للخط الأزرق في كلتا المرتين. ونأمل أن يكون الهدوء النسبي ذاك، وإن كان مشحونا بالتوتر، انعكاسا لرغبة متجددة لدى الجانبين في تجنب الأعمال التصعيدية. ومع ذلك، يظهر الحادث الذي وقع في ٩ كانون الأول/ديسمبر أن احتمالات مثل هذا التصعيد ما زالت كبيرة. ولذلك، فإن استمرار جميع الأطراف بممارسة ضبط النفس والامتناع عن أية انتهاكات للخط الأزرق يتسم بأهمية فائقة.

وفي المنطقة أيضا، دعا الرئيس بشار الأسد الولايات المتحدة، في مقابلة صحفية أُجريت معه، إلى إحياء محادثات السلام بين بلده وإسرائيل. وكان ذلك بمثابة تذكير مناسب بأن الهدف الذي نسعى من أجله هو السلام العادل والدائم والشامل، وأننا لا يمكننا أن نهمل أيًّا من مسارات عملية السلام.

في الإحاطة الإعلامية السابقة للمجلس، وصف وكيل الأمين العام برندرغاست الفترة التي شملها الاستعراض على أنها كانت شهرا ضائعا في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط. وأما في فترة الاستعراض الحالية فقد ظهرت فرصة لإحراز تقدم. وآمل، بكل إخلاص، أن يغتنم زعماء الجانبين هذه الفرصة، وأن يساعدهم المجتمع الدولي في اغتنامها. فقد شهدنا في السنوات الماضية الكثير من الفرص الضائعة لتحقيق السلام التي تم تبديدها. وسيكون مؤسفا إذا اضطرت الأمانة العامة في الإحاطة الإعلامية القادمة، التي ستكون الأولى في عام ٢٠٠٤، إلى أن تبلغ المجلس عن شهر ضائع آخر. فقد تكون تكلفة ذلك مدمرة. وقد تستبدل آمال الشعوب الحالية في السلام باليأس النابع من نظرة يائسة، وبمزيد من تشدد المواقف وتعميق دوامة العنف.

وفي تلك الحالة لن يكون الوقت حليفا للسلام. فالانتظار لن يؤدي إلا إلى استمرار المعاناة. وآمل أن يدرك الجانبان الحاجة الملحة إلى أعمال جريئة فيبدآن فورا بالتنفيذ الفعال لخارطة الطريق للجنة الرباعية. وسأكون سعيدا إذا استطاعت الأمانة العامة أن تبلغ مجلس الأمن في الإحاطة الإعلامية الأولى للعام الجديد بأن الجانبين يسيران بثبات في طريق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لهذا الصراع الطويل والمؤلم، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد رود - لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وعملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.